الاسم واللقب: مريم قنيفي
طالبة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي ،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف 1
البريد الالكتروني: guenifi3meriem@gmail.com رقم الهاتف: 0662945804
الاسم واللقب: لطرش ذهبية
أستاذ محاضر أ
البريد الالكتروني: lat-dah@hotmail.fr
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف 1

عنوان المداخلة: تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصادرات الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

Enhancing of SMEs for Algerian exports within the African Continental Free Trade Area.

ضمن المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

ملخص البحث: تهدف الورقية البحثية إلى إعطاء نظرة شاملة حول القدرات التصديرية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تنافسيتها في الاقتصاد الإفريقي بالنظر إلى المساعي الرامية إلى انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا التي تسعى من خلالها إلى إحداث تنويع اقتصادي من خلال اعتماد سياسات صناعية قادرة على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية في المنطقة ، خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة تنافسيتها والوقوف على التحديات المرتبطة بتطوير القدرات التكنولوجية بالشكل الذي يسمح لها بالاندماج في خطوط الإنتاج الإقليمية الإفريقية لتنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سلاسل القيمة، تنويع الصادرات، منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

تصنيف Jel: F13، F59، F10.

Abstract: The research paper aims to give a comprehensive view of the current export capabilities of small and medium enterprises and the extent of their competitiveness in the African economy, in view of the efforts aimed at Algeria's accession to the African Continental Free Trade Area, through which it seeks to bring about economic diversification through the adoption of industrial policies capable of integrating into value chains. Regional in the region, the study concluded the need to strengthen the work of small and medium enterprises to increase their competitiveness and to identify the challenges associated with the development of technological capabilities in a way that allows them to integrate into the African regional production lines to diversify Algerian exports outside of hydrocarbons.

Key words: SEMs, Value chains, export diversification, Africa Continental Free Trade Area.

Jel Classification Codes : F13, F59,F10.

1.مقدمة:

يتمثل الهدف الأول للسياسات الاقتصادية الجزائرية الحالية في تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، ولتحقيق ذلك تسعى الجزائر من خلال مختلف سياسات الاقتصادية ومخططاتها ومرتكزاتها الأساسية إلى تنشيط مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في المجالات التجارية المختلفة من خلال منح الامتيازات والتسهيلات وتدعيمها وترقيتها وتعزيز تنافسيتها خاصة مع تصديق الجزائر لانضمامها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية التي ستؤدي إلى إنشاء سوق قاري واحد لأكثر من 1.3 مليار نسمة ، بإجمالي إنتاج سنوي يبلغ 2.2 تريليون دولار، كما يتوقع أن تحقق المرحلة الانتقالية إلى منطقة التجارة الحرة القارية وحدها مكاسب الرفاه بقيمة 16.1 مليار دولار وتعزيز التجارة البينية بين البلدان الأفريقية بنسب أكبر من نسب التجارة للدول الإفريقية خارج القارة بغية تشجيع إحداث تنويع اقتصادي

لدولها من أجل الخروج من التبعية للمواد الأولية، وتحقيق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية لدفع عجلة التصنيع في إفريقيا،

1.1إشكالية الدراسة: مما سبق نطرح السؤال التالي:

كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الصادرات الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا؟

2.1 فرضيات الدراسة:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث ومحاولة الإجابة على التساؤل المطروح يمكن صياغة الفرضيات التالية:

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لترقية الصادرات الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

*اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية في إفريقيا آلية فعالة لإحداث الإنعاش الاقتصادي والإنتاجي المطلوب لتحقيق تغير هيكلي في الاقتصاد الجزائري والتخلص من علة المرض الهولندي(التبعية لصادرات المحروقات).

3.1أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة باعتبارها تتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات تعزيز قدراتها في نشاط الاقتصاد الجزائري لتحقيق ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات، حيث يمثل انفتاح الجزائر على الاقتصاديات الإفريقية من خلال التصديق على الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا مجالا واسعا لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للسوق الإفريقية والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية في مختلف المنتجات لتحقيق قيمة مضافة عالية وخلق صناعات منافسة إقليميا بما يحرر الاقتصاد الجزائري من علة التبعية لعائدات تصدير المحروقات.

4.1أهداف الدراسة: تمت صياغة أهداف الدراسة كمايلي:

*الإجابة على الفرضيات المقدمة لإثبات صحتها أو بطلانها.

*إلقاء نظرة حول الصادرات الجزائرية ومدى تركز أو توسع أسواقها.

*معرفة مجالات تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

5.1منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليل الوصفي ، من خلال وصف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل مدي مساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحليل طرق الاستفادة من انضمام الجزائر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا لتفعيل اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية.

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من السلطات الجزائرية نظير الدور الهام الذي يعتمد عليها في تحقيقه من خلال اعتبارها أداة دبلوماسية للتعريف وتصدير المنتجات المحلية (بعيدا عن المنتجات البترولية) إلى أسواق إقليمية ودولية من أجل تعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

1.2 توطئة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أورد بنص المادة الخامسة تعريف لهذا النوع من المؤسسات جاء فيه (05، الصفحات 5-6) : " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد(01) إلى مئتين وخمسين(250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار(01) دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية"، وتصنف المؤسسات إلى:

جدول رقم00: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار	الصغيرة جدا او المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 الى 09 اشخاص	من 10 الى 49 شخص	من 50 الى 250 شخص
رقم الأعمال	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون الى 04 ملايير دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون الى مليار دج

المصدر: موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الرابط:
https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/

يظهر الجدول تصنيفات المؤسسات وفق ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية كما صرحت به وزارة الصناعة والتي تقسمها إلى: مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة، مؤسسات صغيرة، ومؤسسات متوسطة؛

المؤسسة الصغيرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج.

المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

المؤسسة المتوسطة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

لقد أولت السلطات الجزائرية أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإحلالها كبديل قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات نتيجة الأزمات المتعلقة بانخفاض أسعار السلع الأساسية التي تعصف بالموارد الطبيعية وصعوبة التحكم بها وإعادة التوازنات الخاصة بها وبفعل أن الوردات النفطية تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يجعل من تنويع الصادرات الجزائرية حتمية لابد منها.

2.2 الأهمية الاقتصادية لتنويع الصادرات : إن توسيع قاعدة الصادرات من خلال تنوع محفظة التجارة الخارجية يساعد في استقرار عائدات الصادرات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل بالإضافة إلى ذلك يعتقد الكثير من الباحثين أنه لكي تصبح البلدان الفقيرة أكثر نموا يجب أن تغير من تركيبة صادراتها وهنا تؤكد منظمة الأمم للتغذية والزراعة أنه بسبب الافتقار إلى تنويع الصادرات في البلدان النامية فقد أثر هذا الانخفاض والتقلبات في حصيلة الصادرات مما أثر كذلك سلبا على الدخل والاستثمار والتجارة والتوظيف وبالتالي يؤثر على مجال التنمية بهذه البلدان، يسمح كذلك تنويع الصادرات للبلد بإنتاج سلع متنوعة من المدخلات المستوردة في حين أنه من المؤكد أن هناك علاقة سببية بين تنويع الصادرات ودخل الفرد يمكن بالتالي القول بأن الدرجة العالية من تنويع الصادرات تزيد بالتأكيد من نمو الاقتصاد (سفيان،، 2021، صفحة 345)، عند ذلك سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000الى 2 مليار دولار من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل بما يجعلها قادرة على النفاذ للأسواق الإقليمية والدولية ، غير أن ذلك لم يتحقق حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة ، بتغطية متوسطة النسبة 30% من طرف المتعاملين الخواص من إجمالي الصادرات خارج فحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية ، ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير المنتجات 302 مؤسسة سنة

2003تقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار ، تتوزع الصادرات كمايلي: 75% منتجات نصف مصنعة، 6.75% منتجات خام، 6.75% تجهيزات صناعية، 5.25% سلع غذائية، 3.5% سلع استهلاكية، 2.75% تجهيزات فلاحية، على ضوء ذلك تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة جدا في الصادرات الجزائرية وذلك راجع بشكل أساسي إلى سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية) بلقلة(177 .p ,2009-2008 ,

3.2 تحليل هيكل الصادرات الجزائري: يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 90 %من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية.

1.3.2التصدير: يمثل التصدير المظهر الاقتصادي للدولة في الفضاء الدولي وذلك لما تملكه العملية التصديرية من أهمية في تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة كما تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان بشكل عام، انحصرت الجزائر في عملياتها التصديرية على المنتجات البترولية الأمر الذي جعلها تواجه عديد المشكلات في تنمية إيراداتها على أثر الأزمات التي شهدها النفط وتذبذبات الطلب العالمي عليه كما وأن عدم التنوع في سلة الصادرات الجزائرية جعلها تعجز عن توفير بدائل حقيقة للمنتجات النفطية، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم00: حصة البلدان الشريكة في صادرات الجزائر في 2020.

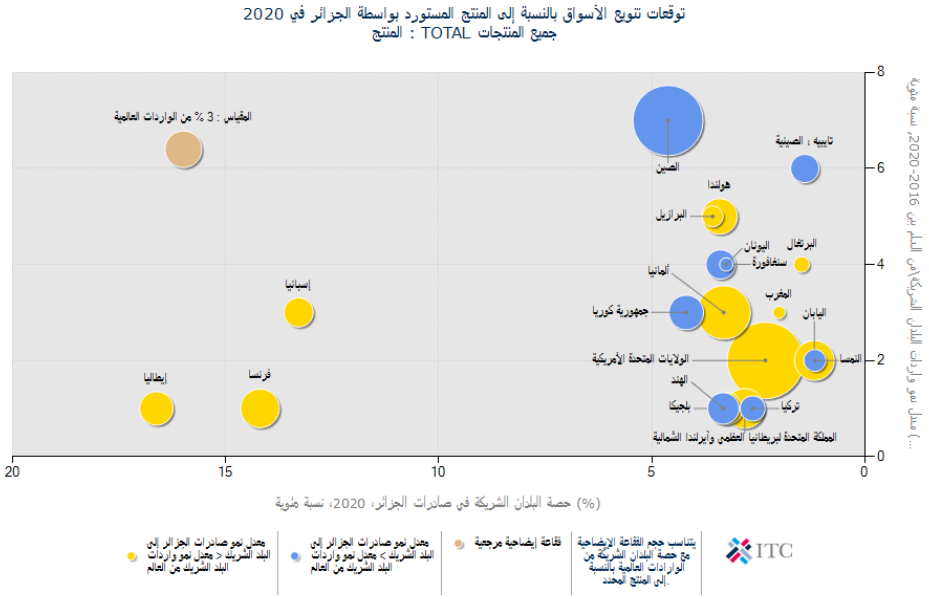

المصدر: بالاعتماد على trade map على الرابط التالي:
https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

2.3.2 الاستيراد: يبين لنا الشكل الموالي واردات الجزائر من البلد الشريك حيث يتناسب حجم الفقاعة الإيضاحية مع حصة البلدان الشريكة من الصادرات العالمية بالنسبة إلى المنتج المحدد، أما اللون فيحدد نسبة معدل نمو واردات الجزائر وعليه تظهر الفقاعات باللون الأزرق معدل نمو واردات الجزائر أكبر من معدل نمو صادرات أوكرانيا مصر الإمارات بولندا وكندا إلى العالم للفترة الممتدة من 2016-2020، أما الفقاعات الصفراء تظهر أن معدل نمو واردات الجزائر من البلدان الشريكة أقل من معدل نمو صادرات هذه البلدان إلى العالم في نفس الفترة.

الشكل02: حصة البلدان الشريكة في واردات الجزائر في سنة 2020

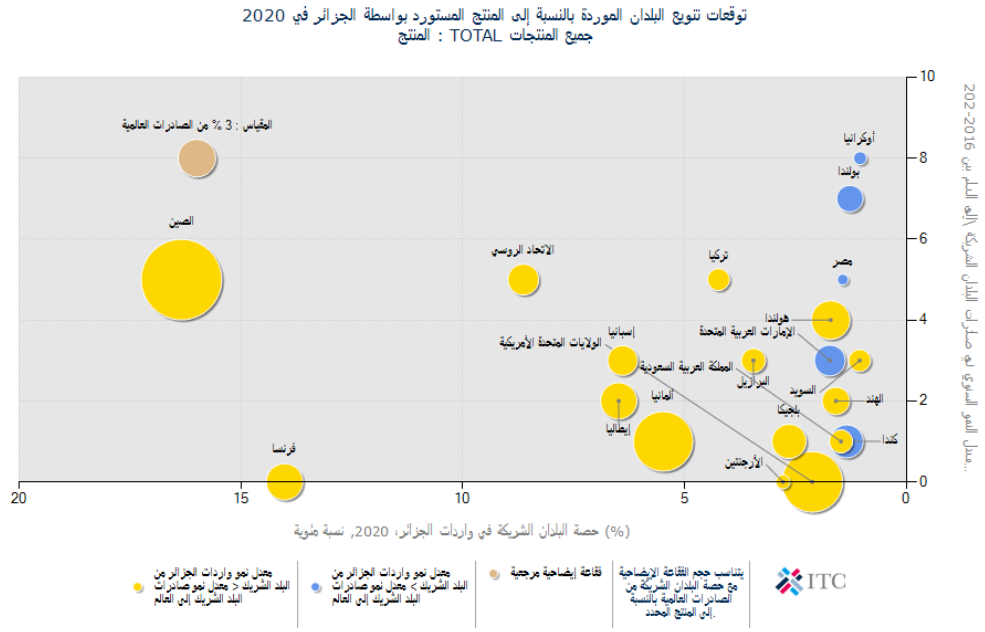

المصدر: بالاعتماد على trade map على الرابط التالي https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

تمثل حصة البلدان الشريكة في واردات الجزائر نسب متفاوتة للفترة الممتدة من 2016-2020 حيث تستأثر الصين بالنسبة الأكبر حسب ما يوضحه الشكل، في حين تتوزع النسب الأخرى بين مختلف البلدان بمقادير مختلفة على العموم تمثل الواردات الجزائرية نسبة مرتفعة تتأثر بمختلف الأزمات والانهيارات التي تشهدها التجارة العالمية بفعل عدم امتلاك الجزائر لقاعدة إنتاجية قوية تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والخروج من نطاق الاستيراد والاندماج في العملية التصديرية خارج الحر وقات.

3.3.2الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية: تعتبر الجزائر من الدول محدودة التنوع ذلك أن المنتجات الكثيفة التصدير تنحصر في البترول ومشتقاته وهو ما يؤكد ضعف النشاط التصديري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل 03: معدل نمو الطلب والعرض الدولي للمنتجات الجزائرية لسنة 2020.

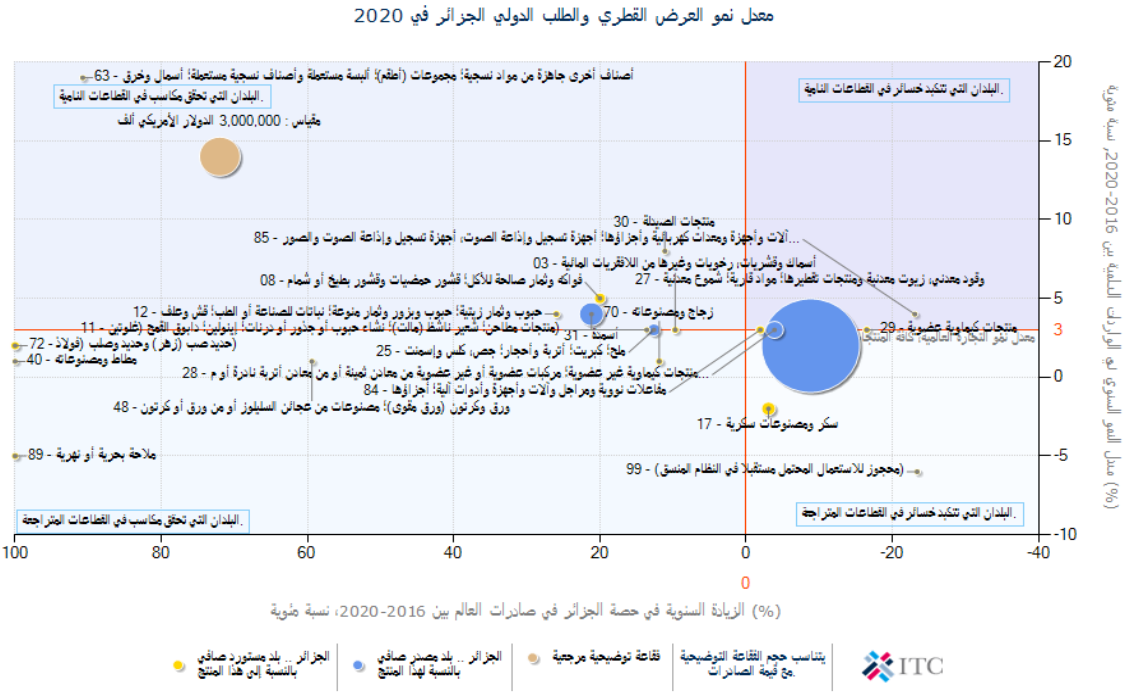

المصدر: بالاعتماد على trade map على الرابط التالي
https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

يوضح الشكل المنتجات التنافسية التي تملكها الجزائر وهي منحصرة في البترول والمنتجات البترولية باعتبارها الأكثر مساهمة في الصادرات الجزائرية مقارنة بأنواع منتجات أخرى، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية لقطاع المحروقات ويسهم بشكل حاد في عدم نمو وترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خاصة وأن أسعار النفط شهدت انخفاضات حادة تزامنت مع التفشي السريع لفيروس كورونا الأمر الذي أضعف من الطلب العالمي على النفط وفي ظل وجود تحديد للكميات المصدرة مفروضة من طرف الأوبك مما يسهم في انخفاض مدا خيل الصادرات البترولية وبالتالي زيادة هشاشة الاقتصاد الجزائري في ظل عدم توفر صادرات بديلة للمنتجات النفطية.

تجدر الإشارة إلى أن مختلف المساعي للحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى وضع خطة عمل تهدف إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات للخروج من الطابع ألريعي للاقتصاد الوطني لم تلقى طريق النجاح إلى يومنا هذا وهو ما تبينه الإحصاءات التالية:

جدول01: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2013-2020(نسبة مئوية).

السنوات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2013	96.72	3.28	100
2014	95.41	4.59	100
2015	94.15	5.85	100
2016	94	6	100
2017	94.51	5.49	100
2018	93.23	6.77	100
2019	92.80	7.20	100
2020	90.52	9.48	100

المصدر: تقارير بنك الجزائر حسب السنوات في الجدول، وموقع الرسمي للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz .

من خلال توظيف بيانات الجدول في الشكل البياني نلاحظ شكل توزيع الصادرات الجزائرية لفترة الدراسة:

الشكل04: توزيع الصادرات الجزائرية للفترة 2013-2020(نسبة مئوية).

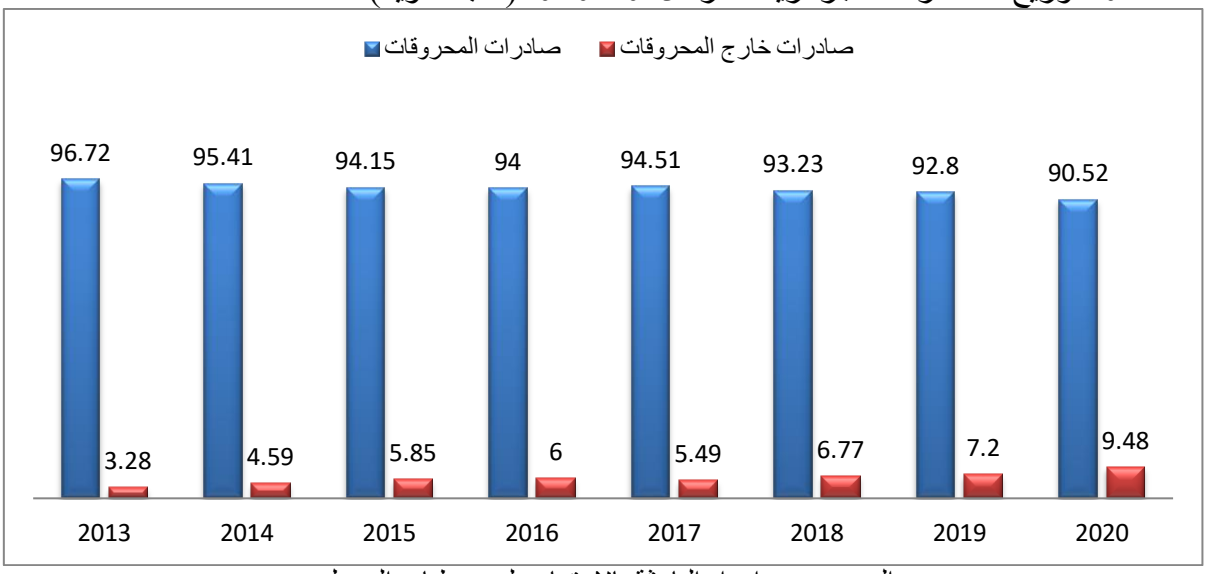

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول.

يوضح الجدول والشكل السابقين تطور قيمة الصادرات حيث يبين أن قيمة صادرات المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالصادرات خارج المحروقات حيث قدرت بـ 93.23% مقارنة بـ 6.77% في 2018، ورغم

أن نسبة الصادرات خارج المحروقات شهدت تذبذبات واضحة إلى أن النسبة لم تزد عن 10% مما يؤكد عدم تنوع سلة الصادرات الجزائرية واعتمادها على المنتجات البترولية بشكل مفرط وهو ما يسهم في ضعف تركيبة الاقتصاد الوطني وهشاشة القاعدة الإنتاجية، كما صرحت **وكالة الأنباء الجزائرية في 2020** عن الإحصائيات الواردة من مديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت 35.82 مليار دولار أمريكي في 2019 أي بانخفاض قدره -14.29% عن سنة 2018 وهذا ناتج عن أزمة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي منه المصاحبة لتداعيات انتشار فيروس كورونا، وقامت نفس الوكالة بالتصريح عن وزارة التجارة في 2021 أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قدرت في الثلاثي الأول من 2021 بـ 870.33 مليون دولار مقابل 547 في سنة 2020 أي بزيادة قدرها58.83% نتيجة الاهتمام الذي تلقته الصادرات خارج المحروقات من عديد المسؤولين بالوزارات المعنية.

4.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات: تحظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية نذكر منها (الوهاب، 2018-2019، صفحة 41):

*منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

*اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

*تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

هذا وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدنمرك وسويسرا، و 30% في فرنسا والنرويج وهولندا وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين ، كما ترتفع هذه الحصة إذا تضمنت إحصائيات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة التي تم التعاقد عليه مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في النشاطات الجزئية المتعلقة بصناعة السيارات مثلا.

5.2 الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المشروعات الاقتصادية تواجه صعوبات ومعوقات ومشكلات تحد أحيانا من نموها وازدهارها وتطورها، وهذه المشكلات قد تشكل تهديدا لها وخاصة في عصر العولمة، ويمكن تحديد هذه الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي (الله، 2016-2017، صفحة 144):

* تمتاز هذه المؤسسات بأن معظمها مشروعات عائلية تعتمد على المدخرات الشخصية، وأن مالكها هو المدير في نفس الوقت الذي يحتكر متابعة سير العمل والإشراف على كل صغيرة وكبيرة بمؤسسته، وتعمل في مجالات عمل تقليدية في غياب روح الابتكار وينتشر بينها حالة من عدم الثقة بين أصحاب المهنة الواحدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذه الطبيعة المميزة لهذا النوع من المؤسسات كان في الغالب العائق الأكبر في تحقيق أي تقدم نحو فكرة الاندماج مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة مثيلة ؛

* النقص في البيانات التي يعتمد عليها وجود تخطيط دقيق لتنمية هذه المؤسسات، ويعود ذلك إلى قلة الدراسات المتخصصة حول واقع هذه المؤسسات، للتعرف على أدائها الاقتصادي، وللتعرف على احتياجاتها الفنية والتقنية والتمويلية وغيرها ؛

* الضعف في القدرات الإدارية لدى المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتضح ذلك من خلال عدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذه المجالات، ويرتبط بالمستوى التعليمي والخبرات العملية فالبعض أقام مشروعاتهم على ضوء بعض الخبرات دون معرفة تامة بالعديد من الاشتراطات التي يتعين إن يتصف بها صاحب المشروع من مهارات إدارية ؛

* عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وبالتالي عدم القدرة هذه المؤسسات على الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة مما يعني إن منتجات هذه المؤسسات تكون أعلى تكلفة نسبي ، ا وفي الغالب تؤثر على مدى تنافسينها؛
* نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج؛
* صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية والسبب إن هذه المؤسسات تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية على العكس من المؤسسات الكبيرة؛
* لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لضعف قدراتها الإنتاجية في مواجهة متطلبات واحتياجات تلك الأسواق ولاسيما بأسواق الدول غير التقليدية كالأوروبية والأمريكية، ومن حيث كذلك ضعفها باكتساب مهارات تحسين وسائل التعبئة والتغليف لمنتجاتها الأمر الذي يضعف من مركزها التنافسي بهذه الأسواق؛
* الكثير من منتجات هذه المؤسسات هي منتجات ذات تكنولوجيا متدنية وتتعدد مراكز إنتاجها وتتشابه في معظم مناطق إنتاج ها وتتصف بأنها تكرار؛
* صعوبة الحصول على الأيدي العاملة في هذه المؤسسات، وان توفرت فمن السهل فقدانها وذلك لتوفر فرص أفضل في إطار نفس المستوى من المؤسسات الصناعية أو في المؤسسات الكبرى ذات الحوافز المادية العالية ؛
* قلة توفر المشاريع المشتركة (joint vintners)بين هذه المؤسسات والشركات الأجنبية مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من فرص نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا ؛
* ضعف قدراتها الذاتية في تعزيز مفهوم الترابط والتشابك الصناعي فيما بينها من جهة وبينها وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لتجسيد مفهوم التعاقد من الباطن؛
* القصور في دراسة جدوى المشروع وعدم التأكد من وجود فجوة في السوق يمكن إن يغطيها المشروع؛
* صغر حجم رأس المال الذي يبدأ فيه المشروع حيث يكون اقل من اللازم بسبب عدم توفر التمويل بكيفية استخدامه؛
* المنافسة القوية في السوق أو المنافسة غير الرشيدة بين المشروعات المماثلة، وقصور في التخطيط المالي للمشروع ؛
* عدم الاهتمام بالاحتفاظ بسجلات منظمة والقيود الضرورية للمشروع (بيانات محاسبية) ولا شك إن السبب الرئيسي في غياب البيانات المحاسبية هو افتقار أصحاب المشروعات للوعي بأهمية البيانات ؛
* عدم وجود أي علاقة أو تعاون يذكر ما بين مراكز البحث والجامعات من جهة وما بين هذه المؤسسات، ولعل هذا يعود إلى عدم وجود جهة تعمل على التنسيق وتوحيد جهود الترابط والتشابك بين المؤسسات الإنتاجية ومراكز البحث والجامعات.

3. انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا.

يمثل التوجه نحو إفريقيا فرصة اقتصادية للجزائر للنهوض بمستويات التنمية من خلال فتح قنوات وآفاق تجارية جديدة مبنية على تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعات ومتنوعة خارج إطار السلع الأولية ومواكبة للتطورات التي مست الاقتصاديات العالمية ذلك أن اعتماد الانضمام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا يمثل بوابة اقتصادية للاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية المختلفة صناعية زراعية خدماتية بالشكل الذي يسمح باستغلال أمثل للإمكانات والموارد المحلية للجزائر وتطويرها لتحقيق مكاسب اقتصادية خارج العملية التصديرية للمنتجات النفطية.

1.3التبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية:

الجزائر لديها اقتصاد مفتوح حيث التجارة الخارجية تمثل 58% من الناتج المحلي الإجمالي يمثل الغاز الطبيعي ومنتجات النفط تقريبا جميع صادرات الجزائر وتتمثل الواردات الرئيسية للجزائر في القمح والسيارات والبترول المنتجات والألبان والأدوية، تمثل الهيدروكربونات 93% من إجمالي حجم الصادرات، الجزائر لديها اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي التي تمنح بالفعل معاملة تفضيلية

لصادراتها إلى الاتحاد الأوروبي لذلك وفقًا للائحة النظام العام للأفضليات (GSP) توقفت الجزائر عن الاستفادة من معاملة نظام الأفضليات المعمم اعتبارًا من يناير 2014 ، عندما دخلت اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ بلغت صادرات البلاد 38.32 مليار دولار مع شركاء التصدير الرئيسيين إيطاليا (13%) وفرنسا (13%) وإسبانيا (12%) والولايات المتحدة (7%) والمملكة المتحدة (7%) والهند (5%) و كوريا الجنوبية (5%)، شملت الصادرات الجزائرية البترول والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية استوردت الجزائر 54.26 مليار دولار في عام 2019 وشركاء الاستيراد الرئيسيون هم الصين (18%) وفرنسا (14%) وإيطاليا (8%) وإسبانيا (8%) وألمانيا (5%) وتركيا (5%). وشملت الواردات إلى الجزائر السلع الرأسمالية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بشكل عام ، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للجزائر ويستوعب جزءًا كبيرًا من التجارة الدولية الجزائرية شكلت منتجات الوقود والتعدين 95.7% من واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر في 2019، كما مثلت الصادرات الرئيسية للاتحاد الأوروبي إلى الجزائر في الآلات (22.2%) معدات النقل (13.4%) المنتجات الزراعية (12.8%) الكيماويات (12.8%) والحديد والصلب (10.2%) (unctad, 2022, p. 59)، فيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في كل من تونس والمغرب بنسبة بلغت نحو 7.68% (الموحد، 2021، صفحة 185) ، ففي إطار اتفاقية التعاون التجاري بين الجزائر وتونس سجلت واردات الجزائر انخفاضا بنسبة 37.32%خلال سنة 2020 مقارنة بـ 2019 حيث مس الانخفاض غالبية وحدات الاستخدام، انظر الجدول الموالي:

جدول رقم00: مجموعة المنتجات المستوردة في إطار اتفاقية التعاون التجاري بين الجزائر وتونس (القيمة مليون دولار أمريكي، حصص نسبية%، 2019-2020)

وحدات الاستخدام		سنة 2019		سنة 2020*		الرتبة	نسبة التغير
و.إ	العنوان	القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %		%
3 و 4	المواد الخام	0,02	0,08%	1,94	12,41%	3	9136,22%
5	المنتجات نصف المصنعة	18,44	73,82%	10,03	64,06%	1	-45,61%
6	سلع التجهيزات الزراعية			0,01	0,08%	5	-
7	سلع التجهيزات الصناعية	3,03	12,13%	0,82	5,21%	4	-73,10%
8 و 9	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	3,49	13,96%	2,86	18,25%	2	-18,08%
	المجموع	24,98	100%	15,66	100%		-37,32%

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر2020، جانفي 2021، ص 45.

نلاحظ من الجدول أن واردات المنتجات نصف المصنعة سجلت والتي تمثل 64.06% انخفاضا نسبته 45.61%كما انخفضت واردات كل من سلع التجهيزات الصناعية بنسبة 73.10% والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 18.08% على الرغم من أن واردات المواد الخام تمثل نسبة 12.41% فقط من إجمالي الواردات التي تمت في إطار هذه الاتفاقية إلا أنها سجلت زيادة استثنائية بنسبة 9136.22% في سنة 2020.

2.3تصديق الجزائر على الاتفاقية منطقة التجارة الحرة لإفريقيا:

تعد الجزائر الدولة الأكبر مساحة في إفريقيا وتمتلك موقعا استراتيجيا هاما على الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية كونها تعتبر البوابة الرئيسية لشمال إفريقيا والمنفذ الرئيسي للضفة الأخرى من المتوسط حيث تتطلع الجزائر للعب دور مهم ينسجم مع إمكانياتها وموقعها على المستوى الإفريقي، وإيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي رواندا التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع وتجارة الخدمات وتسوية النزاعات، في هذا الإطار شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020 وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى 44 دولة افريقية ممن وقعوا على هذه المعاهدة التاريخية كما يأتي هذا

التوقيع انطلقا من التزام الجزائر بتحقيق التكامل الإفريقي وإدراك صانع القرار في الجزائر أن ذلك سيعود إيجابا على اقتصادها الذي يحاول إيجاد بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

كنتيجة لهذه المصادقة شارك وزير التجارة وترقية الصادرات السيد: "كمال رزيق" في أشغال الاجتماع التاسع(09) لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ZLECAF المنعقد يومي 25 و 26 جويلية 2022 حضوريا بأكرا(غانا)، تم خلال هذا الاجتماع قبول العرض الجزائري المتعلق بالجداول المؤقتة للامتيازات التعريفية حسبما أفاد به بيان لوزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية حيث أوضح البيان أنه تم قبول 29 عرض فقط من أصل 46 عرضا مودع لدى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا للتأكد من توافقها مع الإجراءات والطرق المتفق عليها، تشكل هذه الوثيقة حسب بيان الوزارة "أداة أساسية للبدء الفعلي في المبادلات التجارية البينية الإفريقية وذلك باحتساب تخفيض جمركي تدريجي لمدة 05 سنوات بالنسبة لـ 90% من التعريفة الجمركية ولمدة 10سنوات بالنسبة لـ 07% من التعريفة الجمركية، أما نسبة 3% المتبقية فتبقى غير معنية بالتخفيض لأنها تخص المنتجات الحساسة" يتم تحديدها من طرف كل بلد (التجارة، 2022).

3.3أهداف الجزائر من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لإفريقيا:

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في إفريقيا عموما ومنطقة شمال إفريقيا خصوصا باعتبار المقومات المادية والبشرية التي تملكها إضافة إلى الثقل السياسي والاقتصادي في إفريقيا والوطن العربي فقد دفعت العلاقات العربية الإفريقية في مختلف المستويات الاقتصادية والتجارية ، وفي ظل السعي إلى دعم التكامل التجاري الإقليمي تصادق الجزائر على الانضمام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا كفرصة جديدة لاستغلال إمكانياتها ومقوماتها بالشكل الذي يحقق مكاسب اقتصادية، ذلك أنه (شكيمة، 2018، صفحة 43):

تعبر الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر عن دعامة أساسية لمشروع إنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر، إذ يتجسد ذلك من خلال الوفاء بانجاز المشاريع الهيكلية الإقليمية التي من شأنها تنمية قدرات القارة، وخاصة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا –النيباد- التي تعتبر الجزائر من بين إحدى الدول الكبرى التي تتعهد بها رفقة نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والسنغال وغيرها، ويندرج هذا التعامل الجزائري ضمن أجندة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063 في مخططها الأول الممتد بين سنتي 2013-2023.

كما أن الجزائر لم تدخر جهدا في تنفيذ المشاريع الإقليمية الممهدة لإنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر على غرار الطريق السريع العابر للصحراء "الجزائر -الغوس"، والربط بالألياف البصرية عبر الصحراء "الجزائر-أبوجا"، وخط أنابيب الغاز "الجزائر-لاغوس"، وقد شهدا هذا الالتزام تقديرا خاصا من قبل الاتحاد الإفريقي، خصوصا إذا علمنا أن من شأن هذه المشاريع تحقيق التنمية وفك العزلة عن بعض المناطق والأقاليم الحبيسة وتعزيز التبادل التجار ي.

يمكن أن يشكل إنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر فرصة حقيقية للجزائر لتطوير صادراتها خارج مجال المحروقات لفائدة السوق الإفريقية، وهو ما يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاطها التجاري في مسار تنويع اقتصادها والرفع من صادراتها من خلال البحث عن أسواق جديدة في إفريقيا بما أن المنتجات الجزائرية قادرة على المنافسة وخوض غمار السوق القارية، بالتالي توفر منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصا هائلة بالنسبة للجزائر في سبيل تطوير وتكثيف معاملاتها التجارية مع الدول الإفريقية بعد أن شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة بحيث بلغ حجم التبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية خلال سنة 2018حوالي 5,3 مليار دولار منها 3,1 مليار دولار من الواردات (ما يعادل 3 %من إجمالي الواردات الجزائرية) و 2,2 مليار دولار من الصادرات(ما يعادل % 5من إجمالي الصادرات الجزائرية) (الحميد، 2021، صفحة 112)، كما يتماشى هذا المشروع التجاري مع السياسة الاقتصادية للجزائر التي احتضنت في ديسمبر 2017 أول منتدى أعمال جزائري أفريقي أفضى إلى إبرام عديد العقود والصفقات بين شركات جزائرية و شركائها من دول افريقية مثل تشاد ومالي وموريتانيا وكينيا وجنوب أفريقيا...الخ، لذا فقد دعم المتعاملون ومسئولو القطاع الاقتصادي في الجزائر هذه المبادرات الحثيثة التي سيؤدي تنفيذها إلى نتائج تصب في صالح الاقتصاد الجزائري،

وصالح الاقتصاد القاري بأكمله، ليس من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل سيمنح ذلك الأفارقة مزيدا من الثقة في تعزيز التزاماتهم بشأن تنفيذ أجندة سنة 2063.

إن ما ستوفره أفريقيا من إمكانات بشرية خاصة بالنسبة للجزائر سيمثل فرصا حقيقية للاستثمار في اليد العاملة الإفريقية غير المكلفة، خصوصا إذا علمنا أن ذلك سيمثل حلا لملف اللاجئين الأفارقة الذي يرهق الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني للجزائر، لذا فان بروتوكول التنقل الحر للأشخاص سيفضي إلى استغلال هذه الأعداد الهائلة من النازحين داخليا وخارجيا، كما سيحقق ذلك إمكانية لتبادل العلوم والخبرات والثقافات بين شعوب القارة من جهة، وفرصه لهذه الفئات الهشة لتحسين أوضاعها المعيشية والصحية والتعليمية، ووفاء الجزائر بالتزاماتها الدولية تجاه قضايا حقوق الإنسان من جهة أخرى.

تتمتع الجزائر بفرصة ذهبية في إطار أجندة سنة 2063 بسبب موقعها الجغرافي على الميناء،وساحلها امتدادا على المتوسط بطول 1400كلم إضافة إلى تجربتها الاقتصادية، ومنه فيمكن لإفريقيا اعتماد خطة ثانوية باستغلال ميناء الجزائر وباقي الموانئ الجافة في مدن الجنوب والتي يمكن إنشاؤها ضمن نفس الخطة في المناطق المحاذية لدول الساحل الإفريقي خاصة وأن جزءا مهما من تراجع التجارة البينية بين الدول الإفريقية يعود إلى قلة المنافذ المائية، كما يمكن الاستفادة من تجربة الجزائر في التصنيع والإحصاء والتجارة الحرة، ومن تجر بتها ضمن فضاء اتحاد المغرب العربي بمزاياه وسلبياته، ويمكن للجزائر دعم الخطة الأولى 2030 ،بنموذج النمو الجديد للجزائر وفكرة النموذج القياسي للجزائر 2050 ،وكذا رؤية الجزائر 2030 ،وكذا تجربة نموذج الطاقات المتجددة (22 ألف ميغا واط) سنة 2030 ، كما يمكن لعديد دول الساحل الانخراط في مرافعة الجزائر الإقليمية والدولية حول المنظار الشامل لحل الأزمات المختلفة في الساحل.

يمكن لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا أن تجلب ديناميكيات جديدة لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية ؛ حيث وفقا لتحليل البنك الدولي ستعزز منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا الصادرات داخل القارة بنسبة تزيد عن 81% والصادرات مع البلدان غير الإفريقية بنسبة 19% بحلول 2035، ومن المتوقع أن تحقق الصادرات الصناعية أكبر قدر من المكاسب بزيادة 110% بالنسبة للصادرات البينية في التجارة الإفريقية و46% للتجارة غير الإفريقية كما يتوقع أن تشهد تجارة الخدمات أعلى ارتفاع (14% من التجارة البينية الإفريقية) ذلك أن التقديرات تشير إلى أن الارتفاع المقدر في الصناعة التحويلية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا سيجعل من إفريقيا فرصة مهمة كخيار مستقبلي لتنويع سلسة القيمة في المنطقة (تويزة، 2022، صفحة 450)، وهو ما تهدف الجزائر لاستغلاله في إطار تصديقها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا في ظل تسطير سياساتها الاقتصادية الجديدة الرامية إلى تحقيق تغير هيكلي من خلال تنويع صادراتها خارج المحروقات وفتح آفاق الاستثمارات جديدة في صناعات مختلفة مما يخفف من التبعية للموارد الأولية ويعزز عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4.3أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تكتسي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أهمية كبيرة من طرف مختلف الهيئات الدولية والمنظمات العالمية، كما تعني بالعديد من التوصيات وتضطلع بمختلف النشاطات من اجل تحقيق دعم فعال لإفريقيا في اتجاه تحويل اقتصادياتها، ومعالجة جوانب الضعف، وبناء القدرات التنافسية، وتمكينها من مختلف الاستثمارات التي تمكنها من المكاسب الاقتصادية وتعود بالرفاهة والثراء على مجتمعاتها. فحسب الباب الثاني من مشروع القانون رقم11.19 الذي تم بموجبه الموافقة لتأسيس منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيغالي(رواندا) في 21 مارس 2018، في نص المادة 03 أين تم تلخيص الأهداف العامة للمنطقة في (رقم11.19، 2018، صفحة 04،05):

*خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063 ؛

*خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأسمال للأشخاص الطبيعيين؛
*تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
*إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛
*تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي بين الأطراف؛
*تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة في السوق العالمية؛
*تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛
*حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري؛
ولأغراض تنفيذ وتحقيق هذه الأهداف المنصوص عليها في المادة03 من هذا الاتفاق، تتمثل الأهداف المحددة فيمايلي:

- الإزالة التدريجية لمختلف القيود التعريفية وغير التعريفية أمام تجارة السلع وإنشاء سوق حر للسلع والخدمات عبر جولات متتابعة من المفاوضات (PORTANT, p. 18)؛
- التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات؛
- التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛
- التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة؛
- التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة؛
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات؛

إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريتها؛

4. اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية الإفريقية لتنمية الصادرات خارج المحروقات

إن من أهم المحددات الأساسية لتطوير وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات يتمثل في اندماج هذه المؤسسات في سلاسل القيمة الإقليمية في المنطقة الإفريقية بالشكل الذي يسمح لها من تسويق المنتجات الجزائرية المصنعة أو نصف المصنعة في الأسواق الإقليمية ويضمن مشاركتها في مختلف الأنشطة الجزئية لخطوط الإنتاج الإقليمية الممتدة عبر إفريقيا وفي صناعات متعددة مما يزيد من تنافسيتها وتطويرها .

1.4 تعريف سلاسل القيمة: في إطار تحديد مفهوم سلسلة الإمداد نستعرض التعريف الذي قدمه "دوغلاس لامبرت Douglas Lambert " في حوار "Darilyn Kane" بعنوان " A Global view of supply chain management" واصفا سلسلة الإمداد بأنها نموذج أعمال متكامل يأخذ وجهة نظر قائمة على العمليات حول كيفية عمل جميع الوظائف مع وكيفية ارتباط الأعمال بمورديها وعملائها، كما يركز إطار العمل الذي تم تطويره على إيجاد المستوى المناسب من الشراكة مع العملاء والموردين وإنشاء فرق متعددة الوظائف تتخذ القرارات بناءا على نظرة شاملة للعمل (شكري، 2020، صفحة 218)

كما يرجع مصطلح سلسلة القيمة إلى "مايكل بورتر" الذي جاء بمقاربة تسمح بتحديد منابع الامتيازات التنافسية الكامنة لصالح المؤسسة الاقتصادية عبر تفكيك وإعادة تركيب نشاط المؤسسة بصورة مبسطة بالتوافق مع العمليات الثانوية، فالمؤسسة الاقتصادية التي تتميز عن منافسيها بما تمتلكه من ميزة وحيدة من شأنها أن تجعل العملاء مرتبطين بها، فالقيمة هي ذلك الكل الذي يجعل العملاء مستعدين للحصول على المنتوج المعروض لهم، تلك القيمة التي جاءت نتيجة لعدة أنشطة قام بها المنتجون،وعلى ضوء هذا المفهوم بحث بورتر عن تلك المناطق المهمة لخلق القيم، عرف بورتر سلسلة القيمة بأنها تمثل " عددا من

النشاطات المرتبطة بعضها البعض وهي ضرورية لتصنيع البضائع والخدمات، تبدأ من الخامات والمواد الأولية وتنتهي في يد المستهلك النهائي" (مداني، 2021، صفحة 349).

وعليه يوضح الجواب على السؤال: ما هي سلسلة القيمة العالمية؟

سلسلة القيمة العالمية هي نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان تتخصص ضمن ذلك كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها.

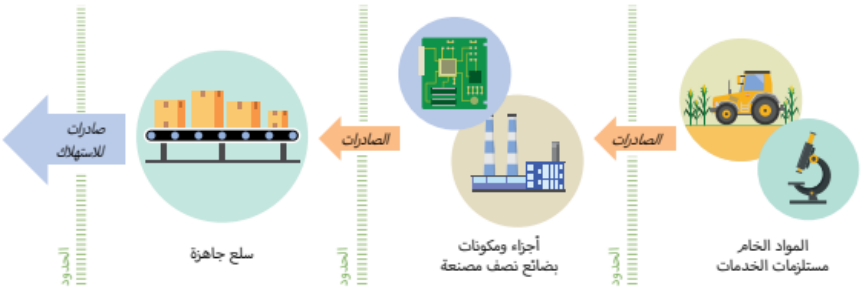

كيف تعمل سلسلة القيمة العالمية؟

تقوم التفاعلات عادة فيما بين الشركات على علاقات دائمة، تدفع المؤشرات الاقتصادية الأساسية إلى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية ذلك أن السياسة العامة لها أهميتها في تعزيز المشاركة وتوسيع نطاق المنافع.

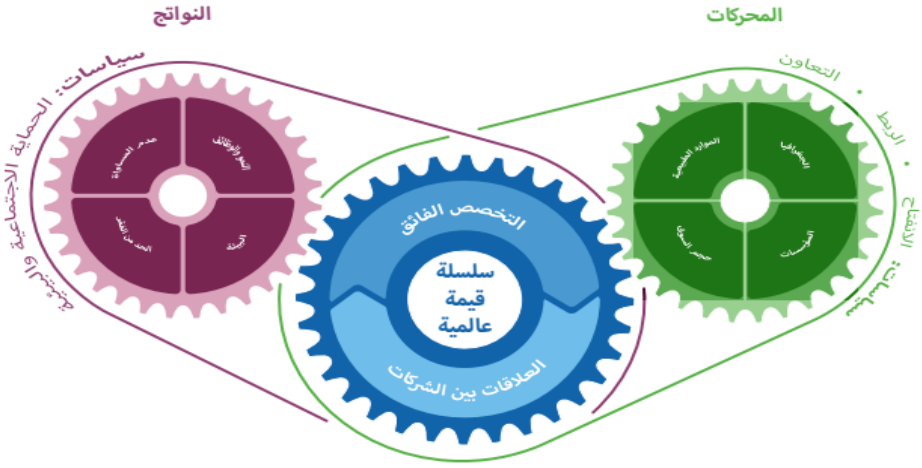

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020، ص

2.4 كيفية المشاركة في سلاسل القيمة : تعكس سلاسل القيمة العالمية القيمة المضافة الأجنبية والمحلية للبلد، على سبيل المثال في مجموعة معينة من المنتجات مثل الأجهزة الالكترونية (أجهزة التلفاز الهواتف المحمولة...)، تتخصص بعض البلدان في مراحل البحث والتطوير ومراحل تصميم الأجهزة، بينما تركز دول أخرى على مرحلة التجميع للقطع المكونة، في حين تعنى دول أخرى بمرحلة الخدمات اللوجيستية والتسويقية وخدمات ما بعد البيع وهو ما يجعل القيمة المضافة تتغير من نشاط لآخر، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم00: توزيع القيمة المضافة من إجمالي الصادرات.

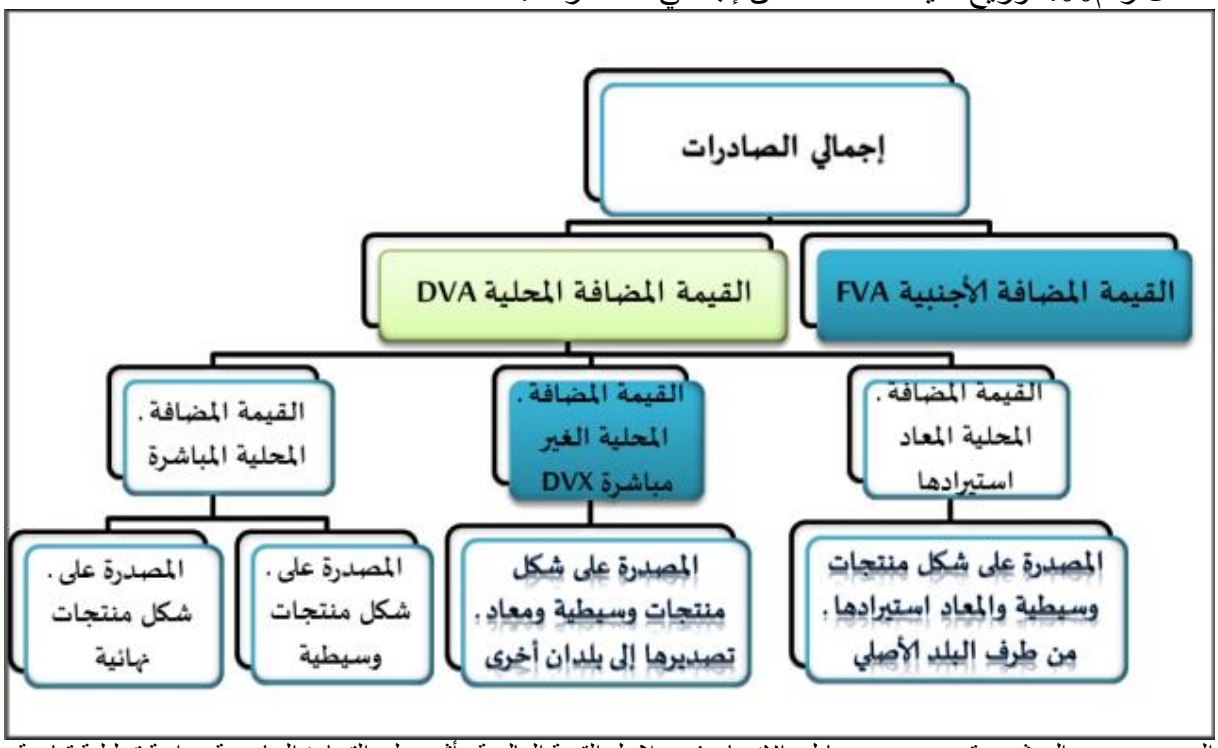

المصدر: بن جوال بشير، قصري محمد عادل، الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وأثره على التجارة الخارجية-دراسة تحليلية قياسية في الجزائر ومحيطها الإقليمي خلال الفترة 1995-2018-، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06، العدد02، 2022، ص689.

تمثل القيمة المضافة الأجنبية المشاركة الخلفية نظرا لأنها تقيس المدخلات الوسيطية المستوردة التي كانت تستخدم لتوليد الناتج لأغراض التصدير ، أما القيمة المضافة المحلية الغير مباشرة فتمثل المشاركة الأمامية على أنه يقيس صادرات السلع غير التقليدية التي تستخدم كمدخلات لإنتاج صادرات بلدان أخرى. وعليه تنقسم المشاركة في سلاسل القيمة إلى (عادل، 2022، صفحة 688) :

*مشاركة خلفية: أو القيمة المضافة الأجنبية كحصة من الصادرات ، تشير إلى مدى اعتماد الشركات والبلدان على المنتجات المستوردة ففي حالة الأجهزة الالكترونية مثلا: يمكن لبلد ما أن يتخصص في تجميع المنتجات ذات المكونات المستوردة(البحث والتطوير+تصميم المنتج مستورد ضمنيا) وعليه سيكون لهذا البلد مشاركة خلفية مرتفعة وحصة منخفضة من القيمة المضافة في سلاسل القيمة.

* مشاركة أمامية: أو القيمة المضافة المصدرة التي تم دمجها في صادرات البلدان الأخرى فهي تمثل نطاق العلاقات مع المشترين الأجانب النهائيين ، فباستخدام نفس المثال المتعلق بالأجهزة الالكترونية نجد أن البلدان المتخصصة في مراحل البحث والتطوير والتصميم في سلسلة القيمة تتميز بمشاركة أمامية عالية القيمة المضافة مقارنة بالبلدان المتخصصة في التجميع.

3.4 الفرص والتحديات لسلاسل القيمة في شمال إفريقيا: يمكن أن نلخصها في النقاط التالية : (African, 2019, p. 52)

1-الفرص:

• القرب الجغرافي من رواد الصناعة ووجود منصات التجميع الصناعي في الموقع (ميدبارك ونواصر في المغرب ، وإيروبول المغيرة في تونس)
• وجود مراكز معالجة صناعية وإنتاج متنوع وتزايد طلب السوق على الجودة
• الروابط مع أنشطة التجميع لجذب المزيد من المستثمرين وتحسين الإنتاجية
• توافر الموارد الطبيعية (النفط والغاز والمعادن).
• إنتاج النفط (الخام والمكرر) والغاز الطبيعي لتزويد مصانع المعالجة (على سبيل المثال، المواد البلاستيكية والمركبات والألياف الاصطناعية والأقمشة لصناعة النسيج).
• القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

• الدراية المتراكمة.
• توافر المواد الخام في معظم أنحاء المنطقة (صوف ، قطن ، الخ)

2-التحديات: • الحاجة إلى تطوير مهارات النمذجة والإنتاج.
• الحاجة إلى بنية تحتية لوجستية مناسبة ، مطلوبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
• الحاجة إلى تطوير عدد معين من تقنيات التوزيع (التسويق، العلامات التجارية، الشهادات).
• ضعف المركز التنافسي للقطاع والاندماج في سلاسل القيمة العالمية على أساس التكلفة المنخفضة وتقنيات التجميع المتوسطة.
• الحاجة إلى إنشاء أو تعزيز قدرات وحدات التكرير في كل من البلدان المصدرة (الجزائر ومصر والسودان) وفي تلك البلدان المستوردة الصافية للنفط (المغرب وتونس).
• الحاجة إلى استهداف مجالات محددة للتقدم في سلسلة القيمة (من خلال تحديد التصميم، والعلامة التجارية، والتسويق، وما إلى ذلك)

4.4 وضع السياسات الوطنية اللازمة لتعزيز المشاركة المؤسسات الثغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة؛

تتبنى الدولة الجزائرية سياسات اقتصادية تهدف إلى الزيادة المستمرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير وترقية هذا القطاع في الساحة التجارية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني كأداة تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتعزيز دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ذلك أنها (بوراي، 2022، صفحة 32) :

*تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات؛ تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

*مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية: تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية, حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم, الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني, والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى، إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها، فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها, وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة, فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

*تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة؛ تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة، فعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير, وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة, محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية، ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة, تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج, وفق مواصفات وإجراءات محددة, وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط. وهو ما ينطبق على نظام عمل سلاسل القيمة من تجزئة للأنشطة وتخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب مواردها وإمكاناتها في حلقة من حلقات الإنتاج ليتم بعد ذلك تجميعها من طرف شركة أخرى والحصول على المنتج في صورته النهائية، أن مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا النمط من الإنتاج يعزز دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات ويجعلها تحقق قيمة مضافة عالية.

على ضوء ذلك فان تقسيم المنتجات المعقدة كالسيارات والصناعات المركبة ....إلخ، يمكن أن يسمح لمختلف البلدان ومؤسساتها بالتخصص في الأجزاء والمهام الأبسط مما يسهل على البلدان التي مازالت في مرحلة متأخرة من التنمية المشاركة في التجارة على اعتبار أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية يتحدد حسب الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي وحجم السوق والمؤسسات (الدولي، 2020، صفحة 04)، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم00: الانتقال إلى المشاركة المتقدمة في سلاسل القيمة من خلال السياسات الوطنية.

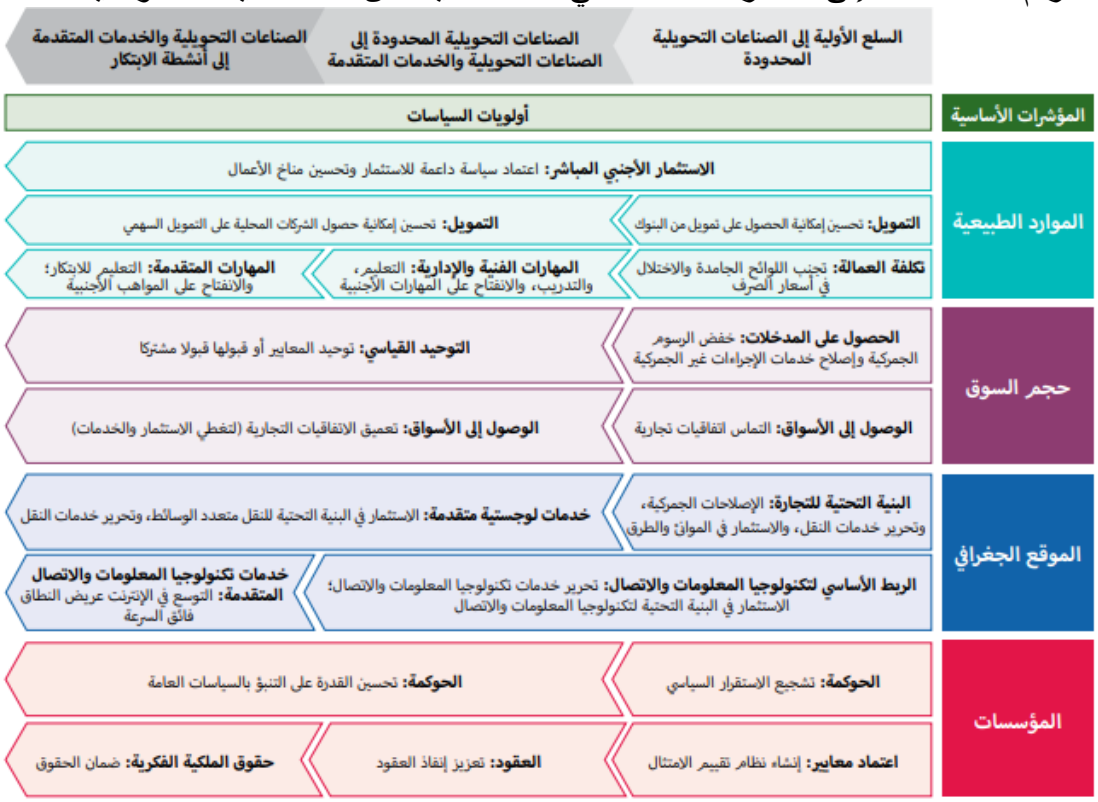

المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020، طبعة العربية، ص5.

يظهر الشكل المؤشرات الأساسية المحددة لمشاركة في سلاسل القيمة إلا أنها ليست ملزمة بمعنى أن السياسات الوطنية المتبعة تلعب دورا مهما ذلك أن السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعالج ندرة رأس المال والتكنولوجيا والمهارات اللازمة، كما يمكن لتحرير التجارة داخليا إضافة إلى التفاوض على تحريرها خارجيا التغلب على قيود السوق المحلية وتحرير الشركات من قيود الطلب المحلي والمدخلات المحلية، أيضا يمثل تطوير وتحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات وإدخال المنافسة في هذه الخدمات أن يعالج عيوب الموقع النائي والبعيد كما أن اتفاقيات التكامل تحفز الإصلاح المؤسسي والسياسات العامة في ظل المساعدة الفنية والمالية، لذا على الدول الراغبة في الاندماج في سلاسل القيمة لصناعات خارج المحروقات كالصناعات الغذائية وصناعة السيارات....إلخ تصميم السياسات اللازمة وفقا للظروف المحددة لها ، بالتزامن على السلطات العمومية توفيق المجهودات لبعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطويرها وتأهيلها وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الداخلية لتضمن مكانتها في الأسواق الإقليمية والدولية خاصة في ظل انفتاح الحدود الاقتصادية للجزائر مع الاقتصاديات الإفريقية في إطار التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ، لذا يعمل **التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** على تنسيق القرارات وترابطها لتحقيق الأهداف، وتوقع الأحداث المستقبلية، ويساعد على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهاراتها الإدارية؛ وحسب"

مانتزبارغ" فإنه يفضل نمط التخطيط المقاولاتي على التخطيط الإستراتيجي، كون أن التخطيط المقاولاتي مبني على الإستراتيجيات الناشئة، يسعى للتكيف أكثر مع الظروف المحيطة. ونجد أن التخطيط الإستراتيجي ليس مسارا مستقلا في حد ذاته، وإنما يكون وفق المسار العام لصياغة إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تصنيف الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مايلي (سلطاني، 2018، صفحة 46) :

*الاستراتيجيات الشاملة: تظهر إستراتيجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصورة واضحة عن طريق التموقع في فجوة سوقية محددة(niches) وتجزئة دائرية Segment Cible وتبذل المؤسسة قصارى جهدها للحصول على ميزة تنافسية وضمان استمرارها، سواء بتخفيض التكاليف مقارنة بالمنافسين، أو بفضل التمييز المبني أساسا على تقديم أحسن الخدمات للمستهلكين.

* إستراتيجية المقاولاتية (Stratégie Entrepreneuriale): تمثل إستراتيجية المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإطار العام الدافع للتوجه المقاولاتي في إطار العمل الجماعي، وترتكز هذه الإستراتيجية على تطوير وتنمية الكفاءات، في إطار تنظيم وتنسيق عمليات المؤسسة بأسرع وقت وأفضل من المنافسين عن طريق الإبداع، وتوضح تركيب العمل المخطط وأنشطة التقاول؛ وهي مصدر لعمليات اتخاذ القرار الإستراتيجي للمسير- المالك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*إستراتيجية التموقع (Stratégie de positionnement): تسعى إستراتيجية التموقع إلى المحافظة على أنشطة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق مجال المحيط الذي تنشط فيه، وكذلك المحافظة على السيطرة المحكمة للموارد والكفاءات الخاصة بالمؤسسة، وفق مقاربة مبنية على تناسق وانسجام أنشطة المؤسسة وخبرتها. وتتمثل إستراتيجية التموقع، في المتابعة المستمرة لتغيرات واضطرابات المحيط، والإبداعات المخلة بالتوازن التنافسي؛ والمؤسسة التي تتبنى هذه الإستراتيجية تسعى دائما للحفاظ على استقرارها الداخلي، زيادة على ذلك فهي تبحث على تركيز أنشطتها حول مجموعة محدودة من المهن، وتبني منطق التنويع.

*إستراتيجية المقاطعة (Stratégie de rupture): إن الاستعدادات للتغيرات المفاجئة وغير المتوقعة للمحيط، يجعل من المقاطعة السريعة عامل نجاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الانقطاع التنظيمي أو التجاري يعمل على تقسيم المؤسسة على شكل مجموعات وينشأ ويسيطر على المصادر الجديدة للقيمة، ولكنه لا يستطيع حماية الخبرات والمعارف الخاصة بالمؤسسة؛ وتسمح إستراتيجية المقاطعة للمؤسسة باكتساب ميزة تنافسية، واحتلالها مكانة رئيسية في السوق؛ وتكمن هذه الإستراتيجية في بناء مجالات تنافسية جديدة للمؤسسة، واستمرار حصولها على العوامل الأساسية للنجاح في القطاع الصناعي.

5.4 واقع مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية: تستفيد الجزائر من قربها من الاتحاد الأوروبي وانفتاحها على أسواق دولية وإقليمية ذلك أنها تعتبر من دول شمال إفريقيا التي تتمتع بقابلية كبيرة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية خاصة بتزامن ذلك مع التوجهات الرامية إلى تحسين البنية التحتية والعمل على الرفع من القاعدة الصناعية في المنطقة، إلا أن تصديرها للمواد الأولية في شكلها الخام جعل مشاركتها في سلاسل القيمة ضعيفة القيمة، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم00: مشاركة دول شمال إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية.

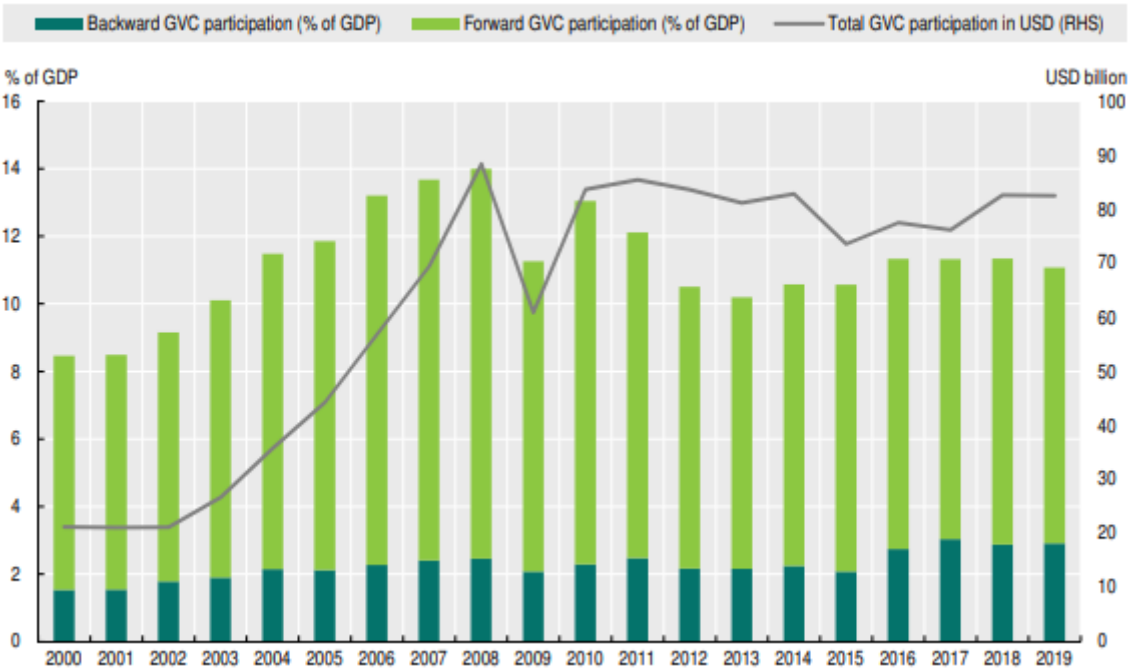

Source : UNCTAD, AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS, REGIONAL VALUE CHAINS FOR A SUSTAINABLE RECOVERY, 2022, p199.

يظهر الشكل نموذجان لتكامل سلاسل القيمة العالمية؛ الأول هو الجزائر وليبيا وموريتانيا وينطوي على مشاركة أمامية في سلاسل القيمة العالمية تمثلت الصادرات الرئيسية لهذه الدول في المواد الخام بما في ذلك الغاز للجزائر وليبيا وخامات الحديد والمنتجات السمكية لموريتانيا في حين يتم استيراد جميع المنتجات المصنعة والمنتهية تقريبًا، أما النموذج الثاني يشمل مصر والمغرب وتونس تميزت بتطور الصادرات من السلع الزراعية إلى المنتجات المصنعة أيضا القطاع الخاص متطور نسبيًا ولديه مشاركة أفضل في سلاسل القيمة العالمية لكن على الرغم من ذلك فإن مشاركتها في سلاسل القيمة ليست أفضل من مشاركة البلدان المصدرة للنفط، خلال الفترة 2000-2019 سجلت ليبيا والجزائر أعلى نسبة مشاركة في سلاسل القيمة العالمية بنسبة تقدر بـ 23% و21% على التوالي كدولتين مصدرتين للنفط، من ناحية أخرى سجلت تونس والمغرب اللتان تصدران في الغالب منتجات أكثر تعقيدًا مثل السيارات والأسلاك والملابس ، متوسط مساهماتهما في سلاسل القيمة العالمية 14% و 10% على التوالي. تمثل المنتجات الغذائية 49.3%من صادرات مصر لكن مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية كانت 3% فقط بين عامي 2000 و 2019 (UNCTAD, 2022, p. 199)، على ضوء ذلك يعتبر تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات من المساعي الاقتصادية الناجعة التي يجب أن تعمل عليها السياسات الجزائرية لإحداث تغير هيكلي والتخفيف من حدة التبعية للموارد الأولية والدخول في الصناعات عبر اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة سلاسل القيمة الإقليمية في المنطقة الإفريقية باعتبارها أسواق قريبة من السوق الجزائرية لتعزيز القدرات التنافسية وتطوير الإطار الاستراتيجي للسياسات التصديرية للمؤسسات للنفاذ للأسواق الدولية.

6.4 آليات تعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في سلاسل القيمة: يتمثل تعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النقاط الواجب الاعتناء بها لتحقيق الغاية الاقتصادية منها والمتمثلة في ترقية الصادرات خارج المحروقات لتمكينها من خلق خطوط إنتاج قوية قادرة على دعم العملية التصديرية والاندماج بقوة في الأنشطة المتعلقة بسلاسل القيمة لتحقيق قيمة مضافة عالية وذلك من خلال:

***اعتماد البيانات والإحصاءات الدقيقة للمؤسسات الجزائرية:** يمثل توفر البيانات التي يعتمد عليها لتحقيق تخطيط دقيق لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للتعرف على أدائها الاقتصادي، وللتعرف على احتياجاتها الفنية والتقنية والتمويلية وغيرها ؛ ذلك أن العملية الإحصائية لنشاط المؤسسات تعتبر من الآليات الفعالية لنجاح نشاطها الاقتصادي على غرار الدول العربية المتمكنة في هذا المجال، نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم00: مؤشر الأداء الإحصائي في الدول العربية وعدد من الدول المقارنة المتقدمة الصاعدة النامية(100-0).

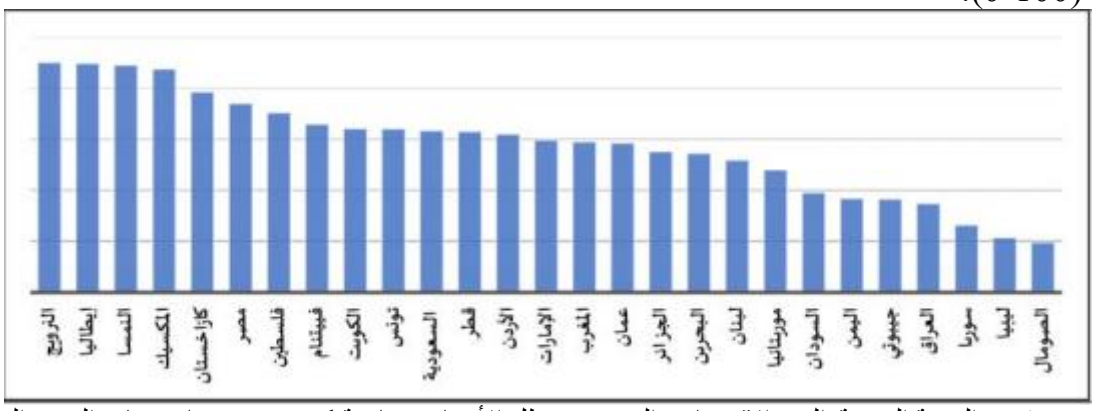

المصدر: تقرير التنمية العربية"النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد- 19 وما بعدها"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار السادس، 2022، ص 128.

يظهر الشكل نتائج المؤشر الدولي للأداء الاحصائي الذي يقوم بدوره على خمس مؤشرات أساسية لتقييم الأبعاد الكمية والنوعية والمؤسسية للبيانات والاحصاءات(مستخدمي البيانات- منتجي البيانات- جودة البيانات- مجالات البيانات- البنية الأساسية المساندة) ذلك المؤشر الذي يمثل بدوره مرتكزا للتخطيط السليم وتحديد مواضع التدخل وتقييم التأثيرات الخارجية المحتملة وبناء النماذج الكمية الصحيحة (العربية، 2022، صفحة 128) ، حيث يظهر أن معظم الدول العربية ومنها الجزائر بعيدة عن مستويات جاهزية المؤسسات والمعنيين بوضع الخطط والسياسات والبرامج الهادفة للتأثير والتوجيه واعطاء التشخيص الدقيق وتحديد خط الأساس وهي تحديات حقيقة في هذا المجال الحساس مقارنة بدول نامية وصاعدة ومتقدمة حققت مستويات وجاهزية أعلى في بناء منظومة بيانتها واحصاءاتها.

***بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:** يعنى التحول الإنتاجي في الجزائر بالسياسات العامة المسطرة لتطوير عمل المؤسسات الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا ومدى اكتسابها للمهارات اللازمة لاختراق السوق الإقليمية الإفريقية والدفع بالعملية التصديرية من خلال مخرجات محلية وإقليمية، ولتحقيق ذلك يتطلب التركيز على ثلاث مجالات رئيسية في عالم سريع التغير وهي:

* إنشاء مجموعات الأعمال التي بمجرد تأسيسها جيدًا تساعد الشركات المحلية على التخصص والارتقاء ؛

* تكوين شبكات الإنتاج الإقليمية مما يسمح للحكومات بتوحيد المنافع العامة الإقليمية (مثل البنية التحتية والمؤسسات عبر الإقليمية) ولكن أيضًا لتطوير التكامل الإقليمي داخل سلاسل القيمة ؛

* بناء قدرة الشركات الجزائرية على الازدهار في أسواق التصدير؛

تتعدد متطلبات اندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا:

*** تحديث قطاع الخدمات بالشكل الذي يساعد في خلق قطاع خاص ينبض بالحيوية بما يشمل الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير سبل مبتكرة وفعالة لتنويع الاقتصاديات الإفريقية وتحويلها؛** ذلك أن (والتنمية، 2022، صفحة 05) :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري للاقتصاديات الإفريقية فهي تمثل حوالي 90% من الشركات في المنطقة وتوظف ما يقارب 60% من القوة العاملة، تتيح التجارة في الخدمات فرصا عديدة لزيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا بيد أن محدودية الحصول على فرص التمويل وضعف الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية ومحدودية قاعدة المهارات تجعلها غير قادرة على التنافس مع الشركات العامة والخاصة الكبيرة التي تهيمن على القطاع ، كما أن إنشاء شبكات قائمة على القيمة قابلة للاستمرار داخل القطاعات أو عبر مجموعات الصناعات وإقامة شراكات أقوى يمكن أن تعزز تكاملا أعمق في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية هي الطريقة الأكثر فعالية للاستفادة بشكل مثمر من مساهمتها في مختلف القطاعات الفرعية للخدمات.

- تشكل الاستفادة من إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الإفريقية وإقامة روابط مع التجارة في الخدمات تحديات كبيرة من بينها توسع القطاع غير النظامي والثغرات المالية والافتقار إلى المهارات الأساسية للاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدماتها، ففي العديد من البلدان الإفريقية لا يزال القطاع غير الرسمي منتشرا ويشكل حصة كبيرة من الاقتصاد الكلي فقد قدر في الفترة بين 2010-2018 بنسبة 36% من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا كما هناك ما يزيد عن 50 مليون من الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي تفتقر إلى التمويل الكافي أين قدرت احتياجاتها غير الملباة 416 مليار دولار سنويا.
- تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل بتكلفة منخفضة والتغلب على قيود الائتمان مما يؤدي إلى نمو قدراتها التنافسية وتفعيل دورها كمحركات محتملة للنمو والتنويع، ففي العديد من البلدان الإفريقية لا يوفر الهيكل المالي القائم القدر الكافي من المرونة والموارد لدعم نمو الشركات الصغيرة وأدائها التصديري الأمر الذي يتطلب آليات تمويل مصممة خصيصا مثل رأس المال الاستثماري ورعاة الأعمال التجارية والتكنولوجيات المالية التي يمكن أن تحسن قنوات الائتمان التقليدية وتوفر قنوات واعدة أخرى لسد الفجوة التمويلية للشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير أسواق المنتجات والخدمات المالية وتعميقها للوصول إلى مستويات النضج اللازمة لتحقيق نقلة نوعية لتوسيع الصادرات وتنويعها في إفريقيا ، ذلك أن الإمكانيات التي تنطوي عليها نماذج التمويل البديل من حيث توسيع حافظات المنتجات والخدمات المالية والارتقاء بها وتقديم منتجات أكثر ابتكارا تتمحور حول الشركات ويمكن أن تحسن الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تغير المسارات التي تتعلق بتنويع الصادرات، ذلك أن التنفيذ الفعال لمبادرات تنويع الصادرات تتطلب أطر للحوكمة قائمة على القواعد وسياسات متماسكة للقطاع المالي بما في ذلك السياسات المتصلة بالتكنولوجيا المالية..

***تنويع الصادرات الجزائرية لتفعيل العمل التجاري ضمن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:**

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا أساسًيا في الجهود المبذولة لتحقيق تنويع الصادرات إن وجهة النظر القائلة بأن النمو الاقتصادي لا تحركه الميزة النسبية كما اقترحها الاقتصاديون الكلاسيكيون ، ولكن من خلال قدرة الدولة على تنويع استثماراتها في أنشطة اقتصادية جديدة ومنتجة اكتسب زخما منذ عملHausmann وRodrik (2003) يمكن أن تساعد أنشطة تنظيم المشاريع لاسيما تلك التي تقوم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنويع الاقتصاديات في أفريقيا بما في ذلك عن طريق تسهيل هوامش الصادرات المكثفة والواسعة لذا يمكن القول أن العلاقة بين تنويع الصادرات والتحول الهيكلي ثنائية الاتجاه.

لقد كشفت الطفرات والانخفاضات في أسعار السلع الأساسية التي شهدتها الأزمات العالمية الأخيرة مثل الأزمة المالية العالمية 2008-2009 أو جائحة covid-19 في 2020 عن القدرة المحدودة للعديد من البلدان الأفريقية ومنها الجزائر على الاستجابة لصدما ت أسواق السلع الأساسية والتي تميل إلى التأثير سلبا على الإيرادات الحكومية والمحلية، فقد تخاطر البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والتي تتبع سياسات مالية مسايرة للدورة الاقتصادية بعدم القدرة على الاستفادة من الفوائد التي يتم جنيها من الازدهار الاقتصادي ليتم حفظها واستثمار ها في المجالات ذات العائد المرتفع التي يمكن أن تبني المرونة أثناء فترات الركود لذلك فإن الاستثمارات في القدرة المالية ضرورية لتقليل المخاطر الاقتصادية للاعتماد على السلع الأساسية عندما تتراكم الاحتياطيات الدولية في أوقات الرخاء تعمل بمثابة حاجز للبلدان التي تمر بفترات ضغوط مالية لذلك يجب أن تكون الإدارة وفق لهذا المنطق ، من المتوقع أن تقوم البلدان الفعالة للاحتياطيات الدولية معاكسة للتقلبات الدورية المعتمدة على السلع الأساسية بتجميع احتياطيات عندما ترتفع أسعار السلع الأساسية وتنفقها عندما تنخفض الأسعار، لا يتم ملاحظة ذلك دائما في العديد من البلدان الأفريقية على الرغم من وجود صناديق الثروة السيادية في بعض البلدان المصدرة للطاقة والمعادن بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون لتراكم الاحتياطيات تكاليف اجتماعية واقتصادية عالية من حيث الاستثمار العام والخاص .(UNCTAD, 2022, p. 10)

***تقليل العقبات والشكوك التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة؛** ذلك أنه لتعظيم الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا سيكون من المهم وضع قواعد منشأ بسيطة نسبيا يسهل تنفيذها وتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تجنب الأعباء غير الضرورية على الأعمال حيث يترجم ذلك من خلال(UNCTAD, 2019, p. 161) :

-اعتماد الشفافية والبساطة بغض النظر عن مستوى التقييد المتفق عليه حتى يكون الامتثال أقل عبئا في ظل سهولة الوصول إلى اللوائح التنظيمية وحيازة الشركات لفهم واضح للنصوص القانونية والممارسات ذات الصلة؛ يمكن أن يتمثل أحد الاقتراحات لتعزيز الشفافية في إنشاء منصة على الإنترنت للتجارة بين البلدان الأفريقية من شأنها أن توفر وصولاً سهل الاستخدام إلى مستودع أحكام قواعد المنشأ فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية ، ومن الناحية المثالية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في إفريقيا كما سيتم تفصيلها على مستوى خط التعريفة الجمركية لتمكين فهم شامل للتكاليف المتعلقة بالتجارة لمجتمع الأعمال يمكن دمج ذلك مع معلومات مفصلة عن معدلات التعريفة بالإضافة إلى متطلبا ت التوثيق على غرار مكتب المساعدة التجارية للاتحاد الأوروبي.

- القدرة على التنبؤ؛ نظرًا لأن قرارا ت الاستعانة بالمصادر والاستثمار غالًبا ما تنطوي على عناصر تكلفة ثابتة وتستغرق وقتا لإحداث تأثير فإن إمكانية التنبؤ بقواعد المنشأ أمر بالغ الأهمية للسماح للشركات باتخاذ قرارات مستنيرة عند مراجعة استراتيجياتها والتكيف مع السيناريو خارج منطقة التجارة الحرة القارية، نظرًا لفترات الحمل الطويلة المرتبطة باستثمارات التأسيس ستكون القدرة على التنبؤ مهمة بشكل خاص للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق.

- لتحرك نحو التقارب التنظيمي؛ يجب أن تتعامل الشركات الأفريقية مع مجموعة من قواعد المنشأ المتداخلة والمتباينة في بعض الأحيان ، على مستويات المجتمع الاقتصادي الإقليمي المختلفة ، وكذلك في ظل مخططات التجارة التفضيلية الرئيسية ، مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا ، ومبادرة كل شيء ما عدا الأسلحة ، و النظام المعمم للأفضليات. في هذا السياق ، فإن التحرك نحو تقارب تنظيمي أكبر لا يتوافق فقط مع مبدأ "مكتسبا ت" منطقة التجارة الحرة القارية (أي أن منطقة التجارة الحرة القارية يجب أن تحافظ على ما تم تحقيقه على مستوى المجتمع الاقتصادي الإقليمي والبناء عليه) ولكن الأهم من ذلك أنه يمكن أن يقلل التكاليف الإجمالية للمعاملات من خلال تبسيط وترشيد التعقيد القانوني. وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد أيضا التفكير في الدروس المستفادة من تجربة الجماعات الاقتصادية الإقليمية سواء كان ذلك داخلًيا أو من خلال المفاوضات مع الشركاء الآخرين.

-قابلية تطبيق بسيطة ومحايدة؛ في نهاية المطاف ستتأثر الشركات بالتنفيذ العملي لأحكام قواعد المنشأ ، وليس بالاعتبارات القانونية المجردة ، كما يتضح من تجربة مصانع التجميع للمركبات المعطلة بالكامل في كينيا، وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان ضمان إعداد قواعد المنشأ وتطبيقها بطريقة نزيهة وشفافة ويمكن التنبؤ بها ومتسقة وحيادية. ومن الشواغل المهمة بساطة تنفيذ قواعد المنشأ ، لا سيما في ضوء القيود التي تواجهها العديد من سلطات الجمارك والإيرادات الأفريقية على المستويات المؤسسية والقدرات واللوجستية .وفي هذا الصدد يمكن لقواعد المنشأ البسيطة والشفافة والتي يمكن التنبؤ بها والميسرة للتجارة أن تقلل من نطاق السعي وراء الريع غير المنتج والفساد ، مع تسهيل مهمة سلطات الجمارك. على نطاق أوسع ،ستعتمد الفعالية الشاملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية -وكذلك أي اتفاقية تجارية إقليمية أخرى - جزئيا على مشاركة وخبرة إدارات الجمارك التي تلعب دورا حاسما في تنفيذ الأدوات والبنود الرئيسية ، من تسهيل إجراءات العبور إلى التقييم وحتى أدوا ت الدفاع التجاري.

5.خاتمة:

رغم ما توفره الدولة الجزائرية من دعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذا القطاع لم يتمكن من تحقيق ما كان ينتظر منه، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتلاك فكر تسييري استراتيجي يمكنها من اكتساب قدرات إنتاجية متطورة تساعدها على

تحقيق البقاء في بيئة اقتصادية متقلبة وشديدة المخاطر، عند هذا الوضع يتمثل اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية سبيلا لخلق تبادلات اقتصادية خارج المحروقات لكن يجب أن يتبع بسياسات دعم على صعيد التمويل والتحفيز ومختلف الإجراءات التي تسهل عملية الانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية، ومعرفة الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمامها ، ذلك أن نهج التخصص وتعدد الأنشطة الإنتاجية ضمن الحلقات المتتابعة التي توفها سلاسل القيمة يعتبر مجالا لتعزيز تنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال التخصص في الأنشطة التي تحوز فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقدرات إنتاجية وميزة نسبية مع الاستدلال بالآليات اللازمة لذلك من اكتساب لمهارات التكنولوجيا والتسيير والإنتاج وجذب الاستثمارات الهادفة والتنافسية بما يحقق تنويع الصادرات خارج المحروقات.

1.5 نتائج الدراسة:

*تهيمن المواد الأولية بشكل شبه كلي على الصادرات الجزائرية مما أضعف الجهود التنموية لترقية دعم الصادرات خارج المحروقات وأبقى الاقتصاد الجزائري في تبعية للموارد الأولية.

*إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجه للسوق المحلية بشكل ملحوظ وعدم قدرته للارتقاء للعملية التصديرية مما أضعف من مساهمته في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

*معظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعلق بقطاعات ذات مساهمة ضعيفة في الإنتاج الوطني والخارجي وبالتالي النشاط التجاري للمؤسسات غير منتج مما يجعل مساهمتها في عجلة التنمية محدودة.

2.5 توصيات الدراسة: تتمثل أبرز التوصيات التي نختم بها هذه الدراسة في :

*تعزيز آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يسمح لها بالمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني بشتى الطرق خاصة قناة ترقية الصادرات خارج المحروقات مع استحداث هيئات فعالة لمرافقة هته المؤسسات منذ مراحل نشأتها وتطويرها والعمل على رفع تنافسيتها في الأسواق المحلية والإقليمية.

*دعم عملية اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية بشتى الطرق وتقديم التحفيزات اللازمة وتذليل المعوقات التي تحول دون تسهيل ممارسة أنشطتها التجارية خاصة المتعلق بالقنوات التمويلية والإجراءات التنفيذية والتسييرية لفتح المجال أمام المساهمة في العمليات الإنتاجية لصناعات مختلفة بعيدا عن المنتجات البترولية وتحقيق تنويع الصادرات خارج المحروقات.

*ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير لترقية أنشطتها الإنتاجية وخدماتها التجارية ومواكبة التطورات التكنولوجية.

*دعم العملية التصديرية من خلال توفير هيئات متخصصة في ذلك لضمان تصدير وتسويق المنتجات الخاصة بمشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاكتساب قوة اقتصادية والقدرة على مواجهة تقلبات البيئة الاقتصادية الدولية.

قائمة المراجع:

African, u. (2019). *DYNAMICS AFRICA'S DEVELOPMENT GROWTH, JOBS AND INEQUALITIES 2019 RÉUSSIR LA TRANSFORMATION PRODUCTIVE.*

PORTANT, A. *ACCORD PORTANT CRÉATION DE LA ZONE DE LIBRE-ÉCHANGE CONTINENTALE AFRICAINE.*

UNCTAD. (2022). *AFRICA'S DEVELOPMENT DYNAMICS, REGIONAL VALUE CHAINS FOR A SUSTAINABLE RECOVERY.*

UNCTAD. (2019). Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade, Economic Development in Africa Report 2019.

UNCTAD. (2022). Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: THE CATALYTIC ROLE OF BUSINESS AND FINANCIAL SERVICES.

unctad, I. (2022). *the trans-saharan road corridor, towards an economic corridor : commercializing and managing the trans-saharan,.*

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2021). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد.*

المادة 05. المادة 05 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم02.

:نقود ومالية بعنوان :مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص .(2009-2008) .ب ,بلقلة *جامعة حسيبة بن بوعلي* .-دراسة حالة الجزائر–اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي *الشلف،*.

بن طيرش عطاء الله. (2017-2016). تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة دولية. *جامعة أبي بكر بلقايد* .

تقرير التنمية العربية. (2022). *"النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد- 19 وما بعدها"، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار السادس.*

زرادنة محمد، قازي أول محمد شكري. (2020). نحو إدارة سلاسل الإمداد في المؤسسات الاقتصادية كأساس محوري لدعم أبعاد التنمية المستدامة-دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس-المجلد03، العدد01. *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة* .

مجلة اقتصاد .مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، .(2021) .أ .ب ,سفيان، *المال والأعمال،* .، 02، العدد06المجلد

.ياسين شكيمة، مرجع سبق ذكره، .(2018) .ي ,شكيمة

دراسة تحليلية قياسية في الجزائر ومحيطها -الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وأثره على التجارة الخارجية .(2022) .ج .ب ,عادل *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،* .02، العدد06، المجلد-2018-1995الإقليمي خلال الفترة.

عائشة عبد الحميد. (2021). الدور الأمنو اقتصادي لمنطقة التبادل الحر الافريقية، ضمن كتاب جماعي بعنوان: افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية. *جامعة فرحات عباس سطيف 1* .

عبد الرؤوف بوجريو، زينب بوراي. (2022). الابتكار الأخضر كتوجه استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-عرض تجارب بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناجحة في مجال الابتكار الأخضر-، المجلد01. *مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* .

لعرابة عبد الوهاب. (2019-2018). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي بعنوان: مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية ، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2017. *جامعة محمد خيضر بسكرة* .

مجلس التجارة والتنمية. (2022). *التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في إفريقيا-الدور الفعال للأعمال التجارية والخدمات المالية، الدورة التنفيذية الثانية والسبعون.*

مجموعة البنك الدولي. (2020). *تقرير عن التنمية في العالم: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، طبعة العربية.*

محمد رشدي سلطاني. (2018). المقاربات النظرية للقدرات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد03. *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية* .

مشروع قانون رقم11.19. (2018). يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ZLECAF. *الموقع بكيغالي، رواندا* .

هندة خذيري، بلقاسم تويزة. (2022). منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية كالية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وافاقها في ظل جائحة كورونا-19. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية* .

وزارة التجارة. (2022). الصفحة الرسمية لوزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz، 2022/07/31، على الساعة11:52.

يونس حواسي، لخضر مداني. (2021). دور الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في حركية التنويع الاقتصادي حالة القطاع الزراعي الغذائي بإفريقيا، المجلد14، العدد01. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* .